الجندر النوع الاجتماعي ودور المرأة في بناء السلام

ا.م.د. بان غانم الصائغ

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

المستخلص

ان بناء السلام من منظور جندري يوكد على ضرورة مشاركة المرأة الى جانب الرجل فضلاً عن مهامها التقليدية المرتبطة بالمنزل والاسرة ، ففي السابق اقتصرت عمليات بناء السلام على العنصر الذكوري فقط وتجاهل دور المرأة في المشاركة بعمليات بناء السلام، ولكن نتيجة لدراسات السلام والنزاع، وتعالي الاصوات للاهتمام بالقضايا الجندرية، ولقدرة المرأة على اداء ادوار تضاهي ادوار الرجل بل يمكن ان تقدم اسهامات ونتائج عديدة تفوق ما يقدمه الرجل في مجال بناء السلام ، لذا جاءت المطالبة باشراك المرأة في مختلف المجالات المتعلقة بالسلام ، وبالرغم من الخصوصيات والميزات التي تتمتع بها، بقيت مساهمة المرأة في بناء السلم والامن ضعيفة ومتدنية وادوارها هامشية في افضل الاحوال، فضلاً عن حرمانها من صناعة القرار الذي يحدد مستقبل مجتمعها.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي – بناء السلام – المشاركة السياسية المرأة.

Abstract

From a gender perspective, peacebuilding has emphasized the need for women to participate alongside men and their traditional tasks related to the home and family. In the past, peacebuilding operations were limited to the male component only without the role of women in participating in peacebuilding operations, but as a result of studies of peace and conflict, and the transcendent Voices pay attention to gender issues, and women's ability to play roles similar to men's, and can even make many contributions and results that exceed what men make in the field of peacebuilding, so the demand came to involve women in various fields related to peace, and despite the advantages and characteristics of women, their contribution to Building peace and security is weak and its roles are marginal at best, in

addition to depriving it of decision-making that determines the future of its society..

Key words: gender; gender; peace building; women's political participation.

المقدمة

تشكل النزاعات والصراعات سمة مميزة للكثير من الدول ، وتحولت هذه النزاعات والصراعات الى داخل المجتمعات في الفترات التي تلت الحرب الباردة ، لأسباب عرقية ودينية وثقافية .... كما واجه المجتمع الدولي في الفترة نفسها ، تحدياً كبيراً في المجال التنظيري لاستيعاب التحولات والتغيرات التي حصلت في قضايا السلم والامن الدوليين . ومن بين النظريات التي حاولت تفسير الواقع الدولي هي النظرية النسوية .

كما جاء الاهتمام البالغ من المجتمع الدولي بالأسرة كمؤسسة اجتماعية يقوم عليها النظام الاجتماعي الذي تمثل الأم ركناً اساسياً في بنائها فتقوم بدور الضبط الاجتماعي و الذي يبدأ منذ الطفولة كما تتولى الحفاظ على قيم المجتمع و تنميتها ، تلك مهمة ليست بالسهلة ، فالمرأة بذلك تقوم على إعداد رأس المال البشري اللازم لأي عملية تنمية.

اقتصرت عمليات بناء السلام في الفترات السابقة على العنصر الذكوري ، لكن نتيجة الدراسات الاكاديمية للسلام والنزاع وما صاحبتها في حقوق المرأة ، وتعالي الاصوات للاهتمام بالقضايا الجندرية ، والمطالبة باشراك المرأة في مختلف المجالات للحاجة الضرورية لذلك، خصوصا في القضايا المتعلقة بالسلام ، لقدرة المرأة على اداء ادوار تضاهي ادوار الرجل ، ويمكن ان تكون اكثر منه لقدرتها على تقديم اسهامات ونتائج عديدة تفوق ما يقدمة الرجل في مجال بناء السلام ، وذلك للخصوصيات والميزات التي تتمتع بها .

ان بناء السلام من منظور جندري يوكد على ضرورة مشاركة المرأة الى جانب الرجل فضلاً عن مهامها التقليدية المرتبطة بالمنزل والاسرة ، نجد لها ادواراً مختلفة منها المشاركة في بناء السلام. لكن مع ذلك بقيت مساهمة المرأة في بناء السلم والامن ضعيفة ومتدنية

وادوارها هامشية في افضل الاحوال ، فضلاً عن حرمانها من صناعة القرار الذي يحدد مستقبل مجتمعها.

ومع ذلك اعترفت العديد من المؤسسات الدولية بمشاركة المرأة في بناء السلام بوصفها عنصرا حاسما في درء الصراعات وحلها على السواء وهذه الحقيقة تجلت في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ ، الذي يلزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بإشراك المرأة في منع الصراعات و بناء السلام و الذي اطلق فيها وزير خارجية ناميبيا عبارته الشهيرة عندما كان يرأس مجلس الأمن آنذاك « تشكل النساء نصف المجتمع... فلماذا اذن لا يشكلن نصف الحلول»؟. كما جاءت قرارات مجلس الأمن الدولي لتوكد على ضرورة حماية حقوق المرأة خلال النزاعات المسلحة ، لمنع العنف الجنسي ، وإدماج المرأة بشكل كامل في عمليات ما بعد الصراع ، المصالحة وإعادة الإعمار . وقد سلط القراران ١٨٢٠ لعام ٢٠٠٨، والقرار ١٨٨٨ لعام ٢٠٠٩، الضوء على الأزمة المستمرة في استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، داعيان إلى الوقف الفوري لهذا النوع من العنف.

ان للموضوع اهمية بالغة لذا جاء اختيارنا له، لان طرح موضوع بناء السلام من منظور الجندر تدفع اي باحث الوقوف على اشكالية دور المرأة في بناء السلام . فقد جاءت الاسباب لاختيار الموضوع للوقوف على دور المرأة في مجالات اخرى غير المجالات التقليدية لها في البيت والمجتمع ، فضلا عن كون هذا البحث تكملة لبحوث ودراسات اخرى بهذا الخصوص ، ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا الموضوع . فضلا عن الرغبة الى التطرق الى موضوع يتعلق بدراسة السلام في المنطقة العربية.

الاشكالية :

بسبب الدمار الذي تخلفه النزاعات سواء كانت مادية او بشرية فان تداعياتها تكون على ابناء المجتمع كافة والمرأة بشكل خاص ،

لكن مع ذلك اتاحت لبعض النساء من فرصة للمشاركة في المجالات الاجتماعية والسياسية ، والمشاركة في التحركات النسائية ضد الحروب والنزاعات بسبب العنف الذي يطال المرأة اثناءها .لذا يبرز التساؤل: الى اي مدى يمكن للمرأة المشاركة في بناء السلام في مجتمعها .

الفرضية :

- هل تتمكن المرأة بطبيعتها المشاركة ببناء السلام ؟
- هل تتمكن المنظمات الدولية بقوانينها تسهل في دخول المرأة في عملية بناء السلام؟
- ماهي المعوقات التي تواجه المرأة للحد من مساهمتها في بناء السلام ؟

الهيكلية :

سيتم دراسة الموضوع وفق المباحث التالية:

المقدمة

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للجندر النوع الاجتماعي وبناء السلام.

المحور الثاني: مساهمات المرأة في عمليات بناء السلام .

المحور الثالث: معوقات مشاركة المرأة في بناء السلام .

التوصيات .

المحور الاول

الاطار المفاهيمي للجندر النوع الاجتماعي وبناء السلام

ان دراسة الجانب النظري والمفاهيمي لدراسة اي ظاهرة هي الاساس في العلوم كافة ، وصياغتها البنيوية واختلاف مدلولاتها الاصطلاحية . لذا نهدف في هذا المحور التعرف على المفاهيم المتعلقة بالموضوع ، فقد تعرضنا في هذا المحور الى تعريف مصطلح الجندر وبناء السلام .

اولاً: مفهوم الجندر النوع الاجتماعي

ان احد ابرز الموضوعات التي برزت في القرن العشرين، هو الجندر النوع الاجتماعي، الذي جاء ليعزز المناداة بحقوق المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة ، والتي تكللت بقيام منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية بأدراج الجندر النوع

الاجتماعي في التشريعات التي تصدرها، بما يضمن ممارسة المرأة ادوارها وحقوقها في مختلف المجالات التي كانت حكرا على الرجال للأسباب تتعلق بحكرها لصالحهم كون المجتمعات ذكورية .

ومن الجدير بالذكر ان اول من حدد مفهوم الجندر بشكل واضح الفيلسوفة الفرنسية سيمون دي بوفور في كتابها الجنس الاخر ، اذ تأثرت به الحركة النسوية وجعلته الرافد الاساسي لها ، واكدت سيمون في كتابها " ان المرأة لا تولد امرأة ، بل تصبح امرأة "[١]، وبذلك شكلت فترة السبعينيات من القرن الماضي مرحلة لتطور مفهوم الجندر ، اذ اتضح شيئًا فشيئًا تزامنه مع تطور الحركة النسوية كحقل مستقل بذاته التي عززها مؤتمر بكين عام ١٩٩٥[٢].

هناك العديد من التعريفات للنوع الاجتماعي فهناك من عرفها على انها العلاقات والادوار والسلوك المناسب الذي يحدده المجتمع لكل من الرجل والمرأة مسبقًا في ضوء موروثات اجتماعية ومنظومة ثقافية تضم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة [٣]. وهناك من يعرفه على انه مختلف الادوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم ولا يقتصر المفهوم الاجتماعي على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي[٤]. اما منظمة الصحة العالمية فقد عرفت الجندر في عام ٢٠٠١ على أنه الإشارة لمختلف الخصائص والفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالذكور والإناث في وقت معين[٥].وهناك من عرفه على انه الأدوار المحددة اجتماعيًا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن، وتتباين تباينًا شائعًا داخل الثقافة الواحدة من ثقافة إلى أخرى، ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع

للمرأة والرجل، ويعني الجندر الصورة التي ينظر بها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا / تصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية الجنسية بين الرجل والمرأة [٦].

لابد لنا من الاشارة الى ان التمييز بين الجنس والجندر النوع الاجتماعي هو عملية دراسة العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع وتسمى هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي **Gender Relationship** وتحددها وتحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية . عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الادوار الانتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل. اما الجنس يحتوي المعنى الواسع للجنس والجنسانية على مجموعة من الطبائع الجسمية والفسيولوجية الخاصة بالأنثى والذكر ، وتخلق فوارق سيكولوجية [٧]، ويحدد الجنس بشكل ادق مايلي:

١. من الجانب التشريحي
٢. الجانب الفسيولوجي
٣. الجانب الاحيائي.

وازاء ذلك لابد من الاشارة الى نقطتين اساسيتين :

أ- النوع ليس الجنس

ب- النوع ليس المرأة

فعندما نتكلم عن النوع فإننا نعني الرجل والمرأة .وبالتحديد العلاقة بينهما .

اذاً ما هو الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي ؟ [٨]

الجنس: يعني الفوارق البيولوجية الطبيعية بين الذكر والانثى وهي تولد مع الانسان ولا يمكن تغييرها ، وجدت من اجل وظائف محددة .

الجندر النوع الاجتماعي:

يقصد به ادوارا اجتماعية يصنعها المجتمع ويتوقع هذا المجتمع من الذكر والانثى التصرف بشكل محدد وتكون لهما ادوارا محددة بناء على قيم المجتمع وعاداته ، وهذه الامور من صنع الانسان ولم يولد بها ،

فالجندر يعطي كلا من الرجل والمرأة ادواراً [٩].

فضلاً عن ضرورة فهم العناصر التي يمكن أن تؤثر على العلاقات بين الجنسين مثل القوانين والعرف والتملك، كما ان تجارب الحياة مختلفة بالنسبة للرجل والمرأة وبالتالي أصبحت احتياجاتهم مختلفة ، إن النوعين يساهمون في العمل الإنتاجي ولكن مساهمات المرأة كثيرًا ما تكون غير رسمية لأنها قد تكون في داخل المنزل أو قد يكون الإنتاج للاستهلاك الأسري وليس للبيع وبالتالي لا يكون ظاهر ، ولا تأخذ عنه أجراً على الرغم من أنها إذا لم تكن توفره لكان على الأسرة شراءه ودفع ثمنه وإذًا فله ثمن ولكن لم يُحسب. إن تحليل النوع يكشف أدوار الرجال والنساء في المجتمع وعدم المساواة في العلاقات ، فمثلا إحصائيات الأمم المتحدة كشفت أن: النساء تقمن بثلثي العمل في العالم ، ولكن تكسبنا عشر الإيراد العالمي. وأن النساء تكون ثلثي عدد الأميين في العالم ، وأن النساء تملكن أقل من واحد من المائة من الأملاك في العالم، وذلك قضايا الجندر تكشفن عن حقائق لا يعلم الكثير من الناس عنها ، وأن من الناحية الاجتماعية ، النساء تواجهن الفقر وحمل من العمل الثقيل ، ورعاية صحية محدودة جدًا . وغير ذلك من الاحوال المتدنية ، ولذلك عندما نتكلم عن التنمية والمدخلات اللازمة ففي معظم الأحيان ما يتم القيام به هو تخفيف الاحتياجات العملية ولكن ما تحتجن إليه هي المساعدة في الاحتياجات الاستراتيجية ومواجهة المشاكل التي تنبع من وضعهن المتدني في المجتمع ، ولا يجب أن نفكر فقط بالفئة المحدودة جدًا التي تلقت تعليماً متقدماً وتشغل مناصب محترمة في المجتمع [١٠].مما سبق يمكننا القول ان الادوار التي يقوم بها كلا الجنسين ، هي ادوار تقدمها وتشكلها الظروف الاجتماعية وليس الاختلاف البيولوجي ، ولذا فان ادوار الجنس البيولوجي وبما يناسب المجتمع ورويته للحقوق والمسؤوليات لكلا

الجنسين تتصف بالثبات، اما النوع الاجتماعي فهي الادوار القائمة على اساس التنشئة الاجتماعية القائمة بين الجنسين فهي ليست ثابتة ، فهي ديناميكية متغيرة [١١].

وفي الجدول ادناه نبين الفرق بين الجنس والجندر:

الجنس	النوع الاجتماعي
انثى / ذكر	امرأة / رجل الامومة / الابوة
بيولوجي	اجتماعي
الفطرة / الطبيعة	عادات وتقاليد / ثقافة / اقتصاد / سياسة
اعضاء / وظائف	ادوار / علاقات
مميزات جنسية / اولية / ثانوية	مميزات اجتماعية / ثقافية
يولد مع الانسان	لا يولد مع الانسان
لا يتقاطع مع المؤسسات المجتمعية الوزارات / المستشفيات / المدارس .. هذه المؤسسات تقاوم التغيير	يتقاطع مع المؤسسات المجتمعية الوزارات / المستشفيات .. هذه المؤسسات تقاوم التغيير
ثابت / لا يتغير	غير ثابت / يتغير

المصدر: ثريا هاشم ونجاح منصور، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨.

ان تحليل النوع الاجتماعي هو ذلك الجهد المنظم المبذول لغرض توثيق أدوار الرجال والنساء في مجتمع معين وبيئة معينة، وتشمل القضايا الرئيسة الخاصة بتقسيم العمل لأغراض الأنشطة الإنتاجية، ونشاط إنجاب الأطفال والتعرف على الموارد، والسيطرة عليها، والاستفادة منها، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في كل من تقسيم العمل والموارد.ويعبر تحليل النوع الاجتماعي عن الأسلوب المنتظم المستخدم في دراسة التأثيرات المختلفة للتنمية على المرأة، وهناك علاقة كبيرة بين الجندر وكيفية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، ومقدار الوقت الذي يجب قضاءه في تنفيذ العمل وأنواع الموارد المتاحة مثل المال والسلع المادية والأرض، التي يحصل كل منهما عليها، ويسيطر عليها. ويعني التحليل النوعي التساؤل المستمر عن الكيفية التي يؤثر بها نشاط معين في مجال التنمية على المرأة بصورة مختلفة عن تأثيره على الرجل وفق معايير محددة [١٢] .

اما علاقات النوع الاجتماعي فهي علاقات القوى بين الرجال والنساء والتي بسببها تشغل النساء مرتبة دونية في المجتمع. يمكن أن تكون علاقات تعاون وتواصل ودعم مشترك، أو يمكن أن تكون علاقات فصل وتمييز وتنافس وتضارب بسبب الاختلاف وعدم المساواة. علاقات النوع الاجتماعي هي مؤشر على كيفية توزيع السلطة والثروة كذلك بين الرجال والنساء في سياق محدد [١٣].

ثانياً: مفهوم بناء السلام

بناءً السلام كمفهوم له دلالات واسعة في القراءات السيسيولوجيا والنفسية وحتى السياسية، لما تمثله من أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الداخلي وضمان الأمن العالمي، وعليه ان الأهتمام ببناء السلام والسعي لتحقيقه هدفا انسانيا ساميًا، يمثل غاية للمجتمعات التي عانت من الحروب

والصراعات والعنف بكافة اشكاله، كونه يشكل استثناء في مواجهة العنف والحرب والصراع [١٤].

ان المعنى الاصطلاحي للسلام قد تطور معناه السلبي الذي كان يربط السلام بغياب النزاعات والحروب ، ليتسع ويشمل فعل ايجابي يربط السلام بايجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الاستغلال والفساد، ويقصد ببناء السلام تهيئة المجتمع بناءه لتبني ثقافة السلام وتطبيقها، ويشمل التربية والتعليم نشر ثقافة حقوق الانسان والتعددية والتسامح وقبول الاخر[١٥].

الى جانب ذلك لاقى تعريف بناء السلام تحديات عديدة ، إذ افتقر إلى وجود تعريف محدد له وقد يرجع ذلك إلى أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقا للجهة التي تتناولها ، حيث عرفه الامين العام للأمم المتحدة "بطرس غالي" في تقريره المقدم أمام مجلس الأمن المقرر في **17** جوان **1992** بأنه: "العمل على تحديد دعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع [١٦].

ويستخدم بعض الباحثين مصطلح "بناء السلام" للإشارة إلى وصف الأنشطة التي تعقب الحروب، وهو طريق جديد لمدخل العمل التنموي مع التأكيد على السلام، وهناك أخرون ما يزالون يرون ان بناء السلام عملية ذات طابع نفسي وعلاقاتي أو يستعملون هذا المفهوم بشكل متبادل مع فكرة تحويل مسار الصراع، وقد حدث تطور في مجال بناء السلام بوصفه استجابة لأقصى حالات العنف التي شهدها العالم وأشدها مثل، الانتشار الواسع المتنامي للفقر، وزيادة معدل الجريمة، والعنصرية، والقمع، والعنف ضد المرأة، والحروب[١٧]

ويجدر الإشارة إلى ان الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام ١٩٩٢، فقد عرف الأمين

العام الاسبق للأمم المتحدة "بطرس غالي" بناء السلام بقوله ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة(١٨)

يشتمل مفهوم بناء السلام على الاستراتيجيات التي تعمل على منع النزاعات من الاشتعال مرة أخرى أو التصعيد أو الانتكاس ، ومن ذلك إرساء المؤسسات ، وميكانيزمات التفاوض ، والإعلام والمصالحة فهي تشكل حزمة مركزية في عمليات بناء السلام. وبالتالي يمكن القول بأن بناء السلام هو مصطلح مرتبط أساسا بمرحلة ما بعد النزاع ، أين يتم تسخير كل القدرات والإمكانيات سواء كانت مادية أو بشرية لإعادة بناء مؤسسات قائمة على أساس العدالة والمساواة ، تضمن الحقوق والحريات دون وجود تفرقة اثنية أو لغوية ، وأين يلعب المجتمع المدني بشتى أنواعه وكذا القطاع الخاص دورا مهما في عملية التنمية بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي من شأنها التقليل من المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه من أجل إرساء أسس السلام المتساند ووضع أسس التنمية المستدامة التي تحول مجتمعة دون الانزلاق مجددا نحو النزاع (١٩).

اذن ان عملية بناء السلام هي عملية تكاملية تعاونية تحتاج تضافر الجهود الوطنية بتنسيق من الفواعل الدولية لضمان فعالية العملية لا تكفي الترسانة القانونية المدعمة لعمليات بناء السلام؛ إنما يجب العمل على تطبيقها والالتزام ضرورة شمولية عملية بناء السلام لمختلف الجوانب السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، ما يضمن عدم إهمال أي عنصر قد يؤثر على ديمومة السلام؛ وفير بيئة أمنية مناسبة يعتبر عامل محفز على خلق سلام دائم من خلال إقامة مؤسسات حكم تملك الشرعية وهو تهيئة الظروف المجتمعية حتى يستطيع المجتمع أن يعيش في

سام، وهذا يشمل عدة طرائق مثل التربية في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعي، واستعادة الانسجام والتآلف بين فئات المجتمع الواحد.

المحور الثاني: مساهمات المرأة في عمليات بناء السلام

إن الدور المميز للمرأة كونها أُم وراعية للأطفال ومنشغلة بتربيتهم، ساهم بشكل مباشر عند كثير من الأُمم والحضارات القديمة والعادات والتقاليد لاحقا في تهميش دورها في القضايا الكبرى التي كثرا ما هيمن عيها الرجل صاحب السيادة على الأُسرة والقبيلة والمجتمع بأكمله، ولعل هذا الدور الجزئي للمرأة وكونها أم جعلها أكثر مسالمة وأقل عنفاً، وأشد حرصاً على الاستقرار واثار السلام على أوضاع الحرب والعنف والنزاع ، فإبعاد المرأة عن الاسهام في عمليات بناء السلام نبع من الثقافة النمطية للمجتمع التي تتأثر بمدى الاستقرار السياسي وحالة السلم والرفاه الاقتصادي للمجتمع، والتي تنعكس بدورها على أسلوب الحياة وطريقة العيش والتفكير وتعزز الثقافة النمطية هذه الفروق الاجتماعية بالفروق المورفولوجية الفروق في الشكل بين المرأة والرجل، الذي لا يختلف عن التمييز العرقيّ أو الإثنيّ أو القوميّ أو الدينيّ – المذهبيّ أو الطائفي[٢٠].

أكتسبت القضايا المتصلة بحقوق المرأة، خلال العقود الاخيرة، مكانة بارزة على صعيد رسم وصنع السياسات العامة على الساحة الدولية، وتؤدي المرأة دورا مهما وحيويا في إعادة بناء المجتمعات عقب الصراعات والنزاعات، وان اسهام المرأة في عمليات السلام يؤدي الى تقدم وبناء مجتمعات اكثر سلما وعدالة، فيجب ان يتضمن بناء السلام إشراك النساء واسهامهن في هذه العملية، لان المرأة قادرة بطبعها ان تكون صانع للسلام اكثر من الرجل، فللمرأة قدرة تفسيرية واسعة في استيعاب الثقافات وتحسين التواصل والتعاون، كونها استطاعت ان تعمل بشرف الجماعة

وشرف الأسرة، فإقصائها يعني حرمان البشرية من جهودها، [٢١] وعدم تهميش دور المرأة في المجتمع، لكونها مكون أصيل في العالم لها دور أساسي في عملية نشر ثقافة السلام في المجتمع، وعلى مستوياته الخاصة والعامة، ويتركز دور المرأة في نشر ثقافة السلام إلى ثلاثة مرتكزات أساسية، تشكل مجتمعة الإطار الذي تتفاعل المرأة داخله، وتشكل وحدة متكاملة لايمكن فصل أحدهما عن الآخر، وهذه المرتكزات التي يستند عليها دور المرأة هي[٢٢]:

١. السلام الذاتي أو الشخصي: لن تستطيع المرأة أن تلعب دورا في نشر ثقافة السلام إذا كانت تشعر بأنها لاتعيش أجواء الأمن الذاتي، وإن توافر العوامل والضمانات الإيجابية يقيم حالة إستقرار داخلي لدى المرأة، والشعور بعدم القدرة على إثبات الذات بسبب عدم المساواة مع الرجل جراء المعتقدات والعادات الاجتماعية التي تؤدي إلى شيوع النظرة الدونية.

٢. السلام الأسرى والعائلي: لايمكن للمرأة أن تنشر السلام داخل أسرتها ومجتمعها إذا كانت تعيش في داخلها حربا لم تحسم نتيجتها بعد، لجهة الإقرار بحقوقها المعنوية والاجتماعية والسياسية، ودور المرأة الفطري يقوم على نشر ثقافة السلام بين أبنائها انطلاقا من الأسس التي تقوم عليها الأسرة المحبة، التعاون، التفاعل، التماسك.

٣. السلام الوطني والإقليمي والدولي: إن تجهيل نصف المجتمع، وتغييبه وحرمأنه من المشاركة والإنتاج يؤدي إلى الإخال بإستقرار هذا المجتمع، وتعريض السلام العالمي للخطر، إذ إن إصلاح وضع المرأة من خلال إصلاح التشريعات المتعلقة بهذا

الوضع يتيح لها تأدية دوراً في نشر ثقافة السلام، وفي الغالب لاتشهد طاولات المفاوضات المخصصة لحل النزاعات أي مقعد تحتله امرأة، بالرغم من من أن المرأة هي في الأغلب أبرز ضحايا هذه النزاعات، كل هذه العوامل تؤثر سلباً على دور المرأة في بناء السلام .

تساهم المرأة في اوقات النزاع في توفير الحماية للمدنيين العزل من النساء والأطفال وغيرهم من العنف المسلح، وتقديم الخدمات الطبية، والإغاثية، أما في مرحلة ما بعد النزاع فقد ساهمت في مفاوضات السلام والاتفاقات والحوارات السياسية، وفي الإصلاح المؤسسي عقب انتهاء النزاعات المسلحة، فعملية بناء السلام تعد أحدى النشاطات التقليدية للنساء، فهن اللحمة الاجتماعية لكل مجتمع، يتعلمن كأطفال من أمهاتهن على الأغلب، مهارات صنع السلام وأدواراً سيتوجب عليهن أداؤها بعد الزواج، وداخل الأسرة، ومع الجيران، ومن برز الأمثلة على دور النساء في صنع وبناء السلام، ماحدث في سائر أنحاء أفريقيا، اذ اعتمدت النساء على السلطة الأخلاقية التي يكتسبنها وكونهن مانحات للحياة أمهات ومحافظات على الحياة أمهات، وزوجات وبنات، للدعوة إلى السلام، وقد استعملت النساء تكتيكات من هذا القبيل في الجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وليبيريا، ورواندا، والصومال، وجنوب أفريقيا، والسودان[٢٣] .

ومن اهم مساهمات المراة في عمليات بناء السلام هي[٢٤]:

١. التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات: وتكون ضمن وفود سياسية أو مستقلة، ويُعد تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار من أهم الوسائل التي تدعم حضور النساء في الحياة السياسية العامة للبلاد، ويأخذ هذا التمثيل اتجاهين؛ إما عبر نظام الحصص الكوتا الذي يشجع على مشاركة المرأة السياسية في المجالس المنتخبة، اوعبر الوفود المستقلة؛

التي تطرح احتياجات النساء كأولوية ؛ ويمكن لهذه الوفود ممارسة الضغط بصفة أكبر عبر القيام بتشكيل تحالفات نسائية

٢. وضع المراقب ً في المفاوضات: اذ يمكن للنساء لعب دور المراقب، والتمكن من الحضور مباشرةً، ويكون المراقب عادة مطلعا على جدول أعمال المفاوضات؛ مما يؤهله لتقديم ملاحظات وانتقادات من الممكن أن يستفيد منها الوسطاء وأطراف النزاع.

٣. الاندماج ضمن وفد الوسيط ثالث تستطيع المرأة تحقيق تأثير مهم إذا تم إدماجها ضمن الوفد الوسيط؛ حيث إن مشاركتها في عملية الوساطة تساهم في وضع احتياجات النساء في الاعتبار، ومراعاتها أثناء الاتفاق النهائي، كما أن حضورها يجعل إطار التفاوض بين الاطراف أكثر سلمية.

٤. اللجان المنبثقة لإعداد وتنفيذ الاتفاقيات النهائية: تُعتبر اللجان الشاملة من أهم الطرق التي يتم من خلالها تفعيل مشاركة المرأة في العملية السلمية؛ وذلك خلال اللجان التي تعمل خلال مسار المفاوضات، وحتى تضمن المرأة مشاركتها في لجان ما بعد الاتفاق؛ فلا بد لها من المشاركة في المفاوضات بعدة طرق؛ إما عبر نظام الكوتا، أو عبر الوفود المستقلة؛ وذلك لكي تتمكن من فرض وجودها، وإدراج حق مشاركتها فيما بعد الاتفاق عبر اللجان الشاملة.

٥. المشاورات تهدف عادة إلى فهم احتياجات الجمهور: من الممكن أن يقوم الوسيط بالمشاورات الرسمية وغير الرسمية في مختلف مراحل المفاوضات؛ وقد تفيد المشاورات أيضا في توليد الضغط على أطراف النزاع للبدء بالمفاوضات .

٦. مشاركة المرأة في هيئات رصد الاعتداءات -والانتهاكات الجنسية خاصة- يمكن من

إخراج المرأة من وضع الضحية، وتفعيل مساهمتها في أعمال الوقاية والصالح والرصد؛ باعتبارها العنصر الأقرب للواقع، والأقدر على تحصيل المعلومات، وتوثيق هذه الجرائم.

٧. ورش العمل: تندرج ورش العمل ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية المعنية ببناء السالم وفض النزاعات، وتهدف إلى توفير مساحات حوارية دون ممارسة أي ضغوط لدفعهم نحو التوافق؛ إنما تلتزم فقط بوضع المناقشات في إطار سلمي إيجابي.

وبغض النظر عن الجدل السابق بشأن دور المرأة في صنع السلام، فإنّ المتفق عليه أن المفاهيم الإجتماعية لدور ووضع المرأة والرجل تلعب دوراً هاما في مصادر النزاع وفعاليته، ولذلك فإنّ النظريات الذكورية تأخذ الأن حيزاً كبيراً في دراسات النوع لتوضح كيف أن التربية الإجتماعية للذكور التي تحثهم على إستخدام القوة العضلية وعلى إخفاء مشاعرهم لها دور كبير في سلوكهم العدواني في اثناء النزاع[٢٥].

ان منهج بناء السلام ارتبط بعناصر اساسية لابد منها لتحقيق السلام الدائم والمبني على اسس متينة وليس على اسس هشة ومن ابرزها مراعاة النوع الإجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام فيها واولها ضمان مشاركة المرأة في عملية تسوية النزاعات وتمكينها من المساعي الحميدة وفي عملية حفظ السلام وبناءه، وزيادة صانعات القرار من خلال تولي المناصب العامة في الدولة وعلى كافة المستويات الوطنية والمحلية مما يسهم في زيادة النساء في العمل السياسي، كما وهناك حاجة للتركيز على ايجاد طرق لحماية وتمكين المراة حتى تصبح قوى اساسية وفاعلة في عمليات السلام والمصالحة[٢٦].

المحور الثالث

معوقات مشاركة المرأة في بناء السلام .

إن عمليات التميز التي تتعرض لها المرأة في المجتمع والأسرة تستمد قوتها وفاعليتها عن طريق العامل المعنوي الذي يتكون من: القيم والمقاييس والمثل والعادات والتقاليد، وهذه تشكل العناصر الجوهرية في جميع الثقافات، والتي هي منظومة من الأفكار التي تحدد ما هو مهم ومحبذ ومرغوب بالمجتمع ، وهذه الأفكار المجردة او القيم هي التي تضفي معنى محدداً وتعطي مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي[٢٧].

ومن المعوقات التي تنعكس على مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام هي:

١. القيم والعادات وتنشئة المرأة الإجتماعية والسياسية:

ان سلوك الافراد ما هو الا انعكاس لما نشأوا عليه في اسرهم، ومن الطبيعي ان تختلف طرق تنشئة كل اسرة عن الأخرى من حيث مستواها الثقافي ومحيطها الاجتماعي وما تمنحه لهم من حرية اتخاذ القرارات، والنمط الشائع للتنشئة الاجتماعية يقوم على تفضيل الرجال في المعاملة عن المرأة، وهذا النمط يترتب عليه بالنتيجة ضعف ثقة المرأة بقدراتها وامكانياتها، ومن ثم انخفاض مستوى مشاركتها في عمليات بناء السلام[٢٨]، أن شخصية المرأة وطريقة تفكيرها وتوجهاتها هي نتاج التنشئة الاجتماعية والسياسية، اذ لا تتحدد فيها الفوارق والادوار الاجتماعية وتقسيم العمل بين الجنسين فحسب، بل يتحدد ايضاً هامش الحرية المسموح به، فلا يوجد هناك اختلاف بايولوجي او نفسي يحدد ذلك الشكل الذي تمثله المرأة في المجتمع والحياة السياسية خاصة، بل انها الاسرة وثقافتها هي التي انتجت ذلك المخلوق بعيداً عن مفهومة الوجودي، بذلك يكون للتربية والتنشئة الاسرية الأساس الحاسم في تشكل شخصية المرأة وتحديد أدوارها ووظائفها

الاجتماعية والسياسية، فتنشئة الافراد داخل الاسرة وتلقينهم مقاييس ومفاهيم مجتمعهم الذي يعيشون فيه ينمي لديهم فيما بعد القدرة على اشغال مجموعة الأدوار التي تحدد سلوكهم ونمط تفكيرهم، لذلك تعد التنشئة الاسرية الاطار المهم لفهم الشخصية وتحليلها لأنها القاعدة الأساسية التي تتشكل فيها التوجهات الفكرية والنفسية والذهنية، ويؤثر ذلك على المرأة بشكل خاص، اذ تختلف التنشئة الاسرية للذكور عن الاناث والتمييز فيما بينهما يبدأ منذ الولادة، مما يعمل على تقييد المرأة وقلة مشاركتها وانحصار أدوارها في عملية بن السلام في مرحلة ما بعد النزاع.[٢٩]

لذلك تنعكس القيم الاجتماعية وتنشئة المرأة الاجتماعية والسياسية على سلوكها السياسي، فالتفرقة في تعمد عدم المساواة بين الابناء والتفضيل بيهم بسبب الجندر، يولد شخصية انانية تاخذ اكثر من ما تعطي، وتحب ان تستحوذ على كل شيء، وتفرض ارادتها بطريقة عدائية، وفي الكثير من المجتمعات يحصر وظيفة المراة في الشؤون العائلية، واخر يعترف بحق المرأة في العمل ولكن بحدود طبيعته فالمرأة شريك اساسي في دعم الركائز الاساسية الثلاث للسلام الدائم وهي الانتعاش الإقتصادي، والتماسك الإجتماعي، والشرعية السياسية، فاقتصاديات عدد من الدول شهد نموا سريعا من بعد الاثار التي القتها النزاعات عليها واسباب ذلك هو زيادة دور المرأة في الانتاج والتجارة، ومن جانب التماسك الإجتماعي كان للنساء الدور الاساسي في اعادة اللحمة الإجتماعية، وبسبب الصراعات فقد تغيرت مسؤولية المراة في المجتمعات مابعد النزاع فعدت الانتهاكات والدمار والتسبب في قتل الرجال، وقع الاذى الرئيس عليهن لاعادة بناء مجتمعاتهن، وكان لهن الفضل في تعبئة مجتمعاتهن من اجل برنامج الامم المتحدة للسلام وخاصة القضايا المتعلقة بنزح السلاح، كون ان النساء تعرف ثمن

السلام جيدا فيجب تجهيزهن بشكل افضل لمنع تجدد النزاعات [٣٠].

٢. الثقافة النمطية والتقليدية وانعكاسها على مشاركة المرأة في عمليات السلام:

ان ما تنتجه ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد واعراف اجتماعية تمثل محددات لسلوكيات الافراد وتوجهاتهم، اذ يعيش الفرد وينشأ في مجتمع يتلقى من خلاله أفكار وسلوكيات وتصورات عديدة يكتسبها من ثقافة هذا المجتمع، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية اذ يتلقن قواعد مجتمعه ومعاييره الاجتماعية ودورها التنظيمي من خلال توجيه السلوك الفردي والجماعي، فتقدم العادات والتقاليد والأعراف صورة متكاملة عن طبيعة هذا المجتمع وعن طبيعة الحياة فيه، ذلك لان من خلالها يمكن فهم الثقافة العامة وما يدور في فلكها من معايير اجتماعية يؤمن بها الافراد فهي تعبير عن الأفكار والقيم التي يكتسبها ويتوارثها الخلف من السلف. [٣١]

فتعد العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية، المنبثقة من الثقافة النمطية والتقليدية في بعض المجتمعات، المساهم الأكبر في جعل المرأة معزولة ومقيدة الحركة والتصرف، الى جانب الثقافة الذكورية وسيطرة الرجل التي تعد من السمات المميزة لثقافة هذا المجتمع، اذ في الغالب تتقبل الشعوب أيـاً كانت ثقافتها ومعتقداتها وعاداتها الاجتماعية المتوارثة بشرها وخيرها على أساس انها حقائق ومسلمات بديهية، بالتالي يمكن القول ان الاطار الثقافي العام الذي تدور في كنهه العادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية في أي مجتمع يشكل القاعدة الأساسية التي يتمخض عنها سلوكيات الافراد وتوجهاتهم وما يؤمنون به، وتقوم هذه العادات والتقاليد بتحديد معايير المجتمع والادوار التي يؤديها كل فرد بما في ذلك الأدوار النوعية، أي أدوار الرجل والمرأة. [٣٢]

لذا نرى أن المرأة بفعل الثقافة النمطية والتقليدية السائدة في

المجتمع أعطت الحق للرجل في السيطرة، وتكرس لديها شعور بالتسامح تجاه الاضطهاد والقهر من قبل الرجل، والتعامل معه على اعتباره سلوكاً طبيعياً، وإن سبب ذلك يعود إلى الثقافة التقليدية للجنسين والطفلة الأنثى لا تحظى بنفس العناية التي يحظى بها الطفل الذكر، وإن ذلك ينعكس على التكوين النفسي والاجتماعي للبنت لأنه ينعكس على التعليم والعمل والعنف وغير ذلك مما يقلل من دورها في عمليات بناء السلام، إن تسلط الأب والأخ والزوج داخل الأسرة والمتمثل في العقاب والقمع وتقييد الحرية والطاعة العمياء، فأصبح العيب وليس الضمير، هو الذي يتحكم في سلوكيات المرأة، والانقياد للرجل هو الأساس في اتخاذ قراراتها، فغلب عليها شعور بالانتماء إلى الأسرة أو الطائفة على الشعور بالانتماء إلى الوطن فشكل ذلك عاقا امام مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام، ومن هنا فقدت المرأة حريتها على مستويين: المستوى الشخصي نتيجة تبعيتها وانتمائها الوجداني غير العقلاني للأسرة وقيمها، والمستوى المجتمعي لعدم انتمائها ومشاركتها في بناء سلام حقيقي مستدام، ونتيجة أيضا لامتداد سمة التسلطية في الأسرة إلى بقية أنظمة المجتمع الأخرى[٣٣]، فهذه العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تحدد دور المرأة في عمليات بناء السلام داخل المجتمع الخارج من دوامة العنف بسبب الرؤية غير العادلة لكيانها، وهنا تبرز الصعوبة اذ تصطدم المرأة في السياسية بتهميش ومواجهة الرجل السياسي، اذ يلعب المشرع وصاحب القرار دوراً كبيراً ومؤثراً عند اصدار القرارات وسن القوانين وإدارة المؤسسات العامة، اذا ما كان يضع العادات والأعراف والانماط الاجتماعية الموروثة من الثقافة التقليدية لسائدة في المجتمع التي نشأ عليها وترسخت في شخصيته وسلوكه موضعاً مهما في حسابته، اذ تسيطر هذا الاعرف والتقاليد بحيث

اصبح دورها وتأثيرها اقوى من دور القانون،.[٣٤]

وتمثل النظم الثقافية التي لا تسمح للمراة باي دور مؤثر اثناء الصراعات، عقبة كبرى في انها تجعل المراة بمنأى عن عملية تسوية النزاعات، على الرغم من ان فتيات ونساء مقاتلات شاركن في الحروب في كل من الكونغو، وليبريا، واوغندا، سيراليون، وتؤدي النزاعات المسلحة إلى انهيار المعايير الإجتماعية التي تتسبب في حدوث تغيرات في ادوار الجنسيين، وكان لخبرات النساء في مواقف الصراع فائدة لمجتمعات ما بعد النزاع، فنجدهن نشيطات وفعالات في الاضطلاع بمسؤليات الرعاية والانتاج الإقتصادي، والتربية والتعليم، والأمن والفاعلية السياسية، فعلى سبيل المثال قامت النساء بتحقيق الأمن في كولومبيا بأداء دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة، وساعدن في عودة المقاتلين الصغار في اوغندا، وفي مجتمعات مثل البوسنة كانت النساء اول الساعين نحو المصالحة والعودة إلى الوئام، أما في راوندا فقد تزعمت النساء الجهود المحلية والوطنية في طريق المصالحة[٣٥].

٣. ضعف السلوك السياسي للمرأة وأثره على العلاقة التفاعلية بين المرأة وبين المجتمع:

ضعف السلوك السياسي للمرأة في إطار المواقف والأحداث المختلفة، لانه مرهون بالأهداف التي تحددها الجماعات أو المنظمات أو القادة السياسيون للأمة والأوضاع أو المواقف التي لها علاقة جدلية بالنظام لهذا نلاحظ اختلاف في السلوك السياسي بين الرجل والمرأة حيال هدف تسعى إليه، ويعكس لنا أيضا طريقة المرأة في التفكير بمشكلاتها وحلولها، وإنها تكون أكثر حرصاً على التقاليد والأعراف والقيم الموروثة من الرجل، ولتوضيح ذلك نأخذ أنموذج المرأة البدوية الذي يقترب من أنموذج المرأة الريفية، ويبتعد بدرجة اكبر عن أنموذج المرأة الحضرية [٣٦]. كما يجب التركيز على أوضاع

المراة في ظل الحروب والنزاعات وما تعانيه من غياب قوانيين تحميها في أوقات اختلال المن والنزاعات والحروب ، وضرورة وضع قوانين لمحاسبة مرتكبي الاعتداءات على النساء المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقوانين الجنائية الدولية والعمل على تقديمهم الى المحاكم[٣٧] .

فوجود اتفاقيات دولية والتزامات حقوقية موقعة سابقا؛ تساعد على إعطاء المجموعات النسائية فرصة للمطالبة بتفعيل حقوقهن الجندرية، ولا يمكن للدول الملتزمة باتفاقيات دولية تنص على مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين؛ أن تتهرب من التزاماتها في حال قامت مجموعات نسائية بالمطالبة بحقهن في الإندماج والمشاركة في الحياة العامة، أو حقهن في الحماية ضد ممارسات العنف بأنواعها [٣٨].

فلتفعيل دور المرأة في عمليات بناء السلام يجب اتاحة الفرصة لجعل سيادة القانون ومنظور المساواة بين الجنسين أمرين أساسيين في عمليات السلام وإعادة الإعمار، ولهذا الغرض، حثت على زيادة مشاركة المرأة وإدماج الأبعاد الجنسانية في كل مراحل التفكير والتخطيط والتنفيذ لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، وفيما يتصل بحالات ما بعد الأزمات، فالنساء عوامل فاعلة أيضًا في إحلال السلام في النزاعات المسلحة، لكن أدوارهن كلاعبات أساسيات ووكيلات للتغيير وإحلال السلام لم يعترف به بشكل كافي. إن الإقرار بالفهم المختلف للمرأة وخبراتها وإمكانياتها ودمج كل ذلك في جميع جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو أمر جوهري لنجاح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام [٣٩]

ويعتبر قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن من العام ٢٠٠٠ والذي اكد على الترابط الوثيق بين المراة وبناء السلام ويعتبر من أهم الالتزامات التي صدرت عن المجتمع الدولي

بالنسبة لمشاركة المرأة في المحافظة على السلام والأمن، من أجل ضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام، وتطوير وتعزيز حماية المرأة في مناطق النزاع والصراع، ويدعو القرار مجلس الأمن إلى القيام باتخاذ الإجراءات في أربعة مجالات مترابطة هي، مشاركة المرأة في في صنع القرارات وفي عمليات السلام، دمج الجندر "النوع الإجتماعي" والتدريب في عمليات حفظ السلام، وحماية النساء من العنف في الصراعات المسلحة، وضع قضية "النوع الإجتماعي" في برامج وتقارير الأمم المتحدة(٤٠)، واهم النقاط الاساسية التي جاء بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، والتي تعمل على تفعيل دور المراة في مجتمعات ما بعد النزاع حتى لا تكون تحديا لبناء عملية السلام هي(٤١):

١. زيادة تمثيل المرأة على مستويات صنع القرار كافة، ومشاركتها في عمليات بناء السلام، وزيادة نسبة صناعة القرار في مؤسسات الحكم في مرحلة ما بعد النزاع.
٢. تقييم احتياجات ما بعد انتهاء النزاع من قبل الامم المتحدة للحد من الفقر، ودعم المنظمات النسائية الشعبية في مبادراتهن للسلام.
٣. المساواة بين الجنسين وتعيين اكبر عدد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للسكرتير العام.
٤. اشراك النساء في مفاوضات واتفاقيات السلام، واستعراض القدرات المدنية في البيئات التي تعقب النزاع، مما يضمن اتباع منهج يراعي المنظور الجنس الجندر.
٥. ضمان حماية واحترام حقوق الانسان للنساء والفتيات من العنف الموجه ضد المرأة، من خلال دعم سيادة القانون في بلدان مرحلة ما بعد النزاع، وتوافر الأمن والعدل.
٦. مشاركة المرأة في القوة العاملة كونه يوفر لها الموارد والمكانة

اللازمة للدخول في الحياة السياسية.

إن بناء السالم عملية تحويلية لإعادة هيكلة العالقات الاجتماعية، وتحويل أنماط التهميش والإقصاء، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وكما جاء في مبادرة المرأة الكولومبية للسالم، "ال يرتكز بناء السالم على الإرادة الفرديةُ للجهات المسلحة الفاعلة في الحرب، ولكنه ينبغي أن يفهم على أنه عملية سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، شاملة ومبنيةُ على المواطن[٤٢] .

التوصيات:

١. العمل على اشراك المرأة في عمليات بناء السلام بكافة مراحلها، ويجب اتخاذ كافة الإجراءات لضمان اشراكهن وفق محددات وقواعد وتعليمات يضمنها المجتمع الدولي.
٢. انشاء الية فعالة لحماية المرأة من الانتهاكات في حال حدوث النزاعات او الصراعات.
٣. العمل على تشجيع كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على افساح المجال للمرأة للمشاركة في صنع القرار وفض النزاعات وتغيير العقليات الذكورية من التسلط على مواقع صنع القرار.

الهوامش

---

[١] عصمت محمد حوسو ، الجندر الابعاد الاجتماعية والثقافية ، عمان ، دار الشروق ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٠.

[٢] ميشال فوكو، تاريخ الجنسانية: إرادة العرفان، ترجمة: محمد هشام، الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق، الغرب، سلسلة كتب تاريخ الجنسانية ، ٢٠٠٤ ،ص٨.

[٣] هند محمود ، شيماء طنطاوي ، نظرة للدراسات النسوية ، الاصدار الاول ٢٠١٦، ص ١٧ .

(٤) دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لادارة المياه ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص ١٦.

(٥) Emily Esplen and Susie Jolly, Gender and Sex, a sample of definition, UK, Bridge Institute of DevelopmentStudies, Unviversity of Sussex, 2006, p. 2. In:

»

https://pdfs.semanticscholar.org/1fdc/5ca19d953d50102dc2ae4a6cd08c91«043135.pdf

(٦) رهام جعفري ، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بنزيرت ، ٢٠١٢ ، ص و .

(٧) جاك دريدا، استراتيجية تفكيك الميتافيزيقا: حول الجامعة والسلطة والعنف والعقل والجنون والاختلاف والترجمة واللغة، ترجمة عز الدين الخطابي، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، ٢٠١٣، ص ١٦٠.

(٨) ثريا هاشم ونجاح منصور، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم٢٠١٠-٢٠١١، (بيروت، مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٢ ،ص ١٧.

(٩) الخطة العامة لتعميم النوع الإجتماعي –الجندر– في برنامج الدعم القطاعي للبيئة"، مركز خدمات التنمية، مارس ٢٠٠٥ ، ص١٤

http://www.eeaa.gov.eg/esp/images/Documents/Reports/ManagementDocument/5.Gender%20Mainstreaming%2005_arabic_.pdf

(١٠) الخطة العامة لتعميم النوع الإجتماعي –الجندر– في برنامج الدعم القطاعي للبيئة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤.

(١١) عصمت محمد حوسو ، الجندر الابعاد الاجتماعية والثقافية ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(١٢) رهام جعفري ، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

(١٣) هند محمود ، شيماء طنطاوي ، نظرة للدراسات النسوية ، الاصدار الاول ، مارس ٢٠١٦ ، ص ١٧ .

(١٤)سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص٩.

(١٥) دعوة الى السلام عن ثقافة السلام والاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨

(١٦) عادل زقاغ، هاجر خلالفة، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة، العدد(١١، الجزائر، ٢٠١٤، ص٢٦٨

(١٧) ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام، ترجمة هايدي جمال، وجدي وهبة، دار الثقافة، جمعية الامل العراقية، مصر ٢٠١١، ص١٧.

(١٨) فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، مطبعة الخاني، دهوك، ٢٠١٧، ص١٧

(١٩) عادل زقاغ، هاجر خلالفة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩

(٢٠) انجيل الشاعر، دور المرأة في بناء السلام، مجلة صور، ٢٠١٨، تاريخ الولوج ٢٠١٨/١١/١، http://suwar-magazine.org/detailsar

(٢١) سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص٣٩.

(٢٢) فراس عبد الكريم، زيد رافع سلطان، تحديات بناء السلام في المجتمعات المتعددة دراسة تحليلية – العراق نموذجاً، ط١، المرايا للطباعة، نينوى، العراق، ٢٠٢٠، ص١١٧.

(٢٣) زياد الصمادي: حل النزاعات – نسخة منقحة للمنظور الأردني– ، برنامج دراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٩–٢٠١٠،، ص١٣.

(٢٤) شهرزاد نصراوي، واخرون، مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، منظمة المرأة العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لجيزة، مصر ، ٢٠١٨، ص ٣٩–٥٢

(٢٥) زيد رافع سلطان، مجتمعات ما بعد الصراع دراسة في البنية النظرية والتطبيقية لبناء السلام، ط١، النور للطباعة والنشر، مدغشقر، ٢٠٢٠، ص٣٥

(٢٦) المصدر نفسه، ص٣٦

(٢٧) – أنتوني غدنز، ترجمة: د.فائز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص، ص ٨٣، ٨٤.

(٢٨) . جلال على هاشم، سوسن حمودي حنيوي، التنشئة الاجتماعية السياسية والسلوك السياسي للمرأة العراقية (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد (٢، ٢٠١٣، ص ٢٠٣.

(٢٩) . يوسف عناد زامل، زينب محمد صالح، المرأة والثقافة(بحث تحليلي في العوامل المؤثرة في شخصية المرأة العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد (٤، ٢٠١٠، ص٢١٤.

(٣٠) رعد حافظ سالم، التنشئة الإجتماعية السياسية العربية، ط١، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣١) . اسعد فايزة، العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحظري بين التقليد والحداثة، أطروحة دكتوراه جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١١_٢٠١٢، ص ٨٩.

(٣٢) . كوثر محمد حسين، المشاركة السياسية للمرأة العراقية للفترة (٢٠٠٣/٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، لبنان بيروت، ٢٠١٠، ص٥٢.

(٣٣) – سمير لطفي وآخرون: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، ص١٣١.

(٣٤) . تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ص ٢٦.

(٣٥) فراس عبد الكريم، زيد رافع سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

(٣٦) – حكمة أبو زيد وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ط٣، ص١٥٧.

(٣٧) اللجنة الاقتصادية الدولية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسيكوا، تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثالثة ، أبو ظبي ١٤-١٥ اذار، ٢٠٠٧، ص٤

(٣٨) شهرزاد نصراوي، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(39) Security Council, United Nations, New York, S/PV.5066 (Resumption 1, 5066th meeting Thursday, 28 October 2004, 3.20 p.m. p. 20-21.

(40) Getting it Right, Doing it Right: Gender and Disarmament،Demobilization and Reintegration (New York, UNIFEM: United Nations Devlopment Fund for Women, October 2004, p. 02

(٤١) الفقرة ثانيا من تقرير الامين العام، مشاركة المرأة في بناء السلام،المقدم إلى الجمعية العامة دورة (٦٥ البند (٢٨/أ و (١٢٢ من جدول الاعمال المؤقت /النهوض بالمرأة–في ٢٠١٠/٩/٧، ص١٢–٢٣.

(٤٢) مبادرة رابطة النساء الكولومبيات والسلام IMP،٨ أغسطس/آب 20 http:www.humans.org.co/archivos/imp–comunicado.pdf.،2012،

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الرسمية :

الفقرة ثانيا من تقرير الامين العام، مشاركة المرأة في بناء السلام، المقدم إلى الجمعية العامة دورة (٦٥) البند (٢٨/أ) و (١٢٢) من جدول الاعمال المؤقت /النهوض بالمرأة–في ٢٠١٠/٩/٧.

ثانياً: الكتب العربية :

١. ثريا هاشم ونجاح منصور، دليل تدريبي للمعلمات والمعلمين حول قضايا النوع الاجتماعي في التعليم٢٠١٠–٢٠١١، (بيروت، مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٢ .

٢. دعوة الى السلام عن ثقافة السلام والاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٧.

٣. رعد حافظ سالم، التنشئة الإجتماعية السياسية العربية، ط١، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ٢٠١١.

٤. زياد الصمادي، حل النزاعات – نسخة منقحة للمنظور الأردني– ، برنامج دراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٩–٢٠١٠.

٥. زيد رافع سلطان، مجتمعات ما بعد الصراع دراسة في البنية النظرية والتطبيقية لبناء السلام، ط١، النور للطباعة والنشر، مدغشقر، ٢٠٢٠.

٦. سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية– ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٧.

٧. سمير لطفي وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٨. شهرزاد نصراوي، واخرون، مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، منظمة المرأة العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجيزة، مصر ، ٢٠١٨.

٩. عصمت محمد حوسو ، الجندر الابعاد الاجتماعية والثقافية ، عمان ، دار الشروق ، ٢٠٠٨ .

١٠. فراس عبد الكريم، زيد رافع سلطان، تحديات بناء السلام في المجتمعات المتعددة دراسة تحليلية – العراق نموذجاً، ط١، المرايا للطباعة، نينوى، العراق، ٢٠٢٠.

١١. فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، مطبعة الخاني، دهوك، ٢٠١٧

١٢. هند محمود ، شيماء طنطاوي ، نظرة للدراسات النسوية ، الاصدار الاول ، مارس ٢٠١٦.

ثالثاً: الكتب المترجمة:

١. أنتوني غدنز، ترجمة: د.فائز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٢. جاك دريدا، استراتيجية تفكيك الميتافيزيقا: حول الجامعة والسلطة والعنف والعقل والجنون والاختلاف والترجمة واللغة، ترجمة عز الدين الخطابي، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، ٢٠١٣.
٣. ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام، ترجمة هايدي جمال، وجدي وهبة، دار الثقافة، جمعية الامل العراقية، مصر ٢٠١١.
٤. ميشال فوكو، تاريخ الجنسانية: إرادة العرفان، ترجمة: محمد هشام، الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق، الغرب، سلسلة كتب تاريخ الجنسانية ، ٢٠٠٤.

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية :

اطاريح الدكتوراه

- اسعد فايزة، العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة، أطروحة دكتوراه جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١١_٢٠١٢.

رسائل الماجستير

١. رهام جعفري ، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بنزيرت ، ٢٠١٢ .

٢. كوثر محمد حسين، المشاركة السياسية للمرأة العراقية للفترة (٢٠٠٣/٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، لبنان بيروت، ٢٠١٠.

خامساً: البحوث والدوريات:

١. جلال على هاشم، سوسن حمودي حنيوي، التنشئة الاجتماعية السياسية والسلوك السياسي للمرأة العراقية (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد (٢)، ٢٠١٣.
٢. عادل زقاغ، هاجر خلالفة، عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، دفاتر السياسة والقانون، جامعة باتنة، العدد(١١)، الجزائر، ٢٠١٤.
٣. يوسف عناد زامل، زينب محمد صالح، المرأة والثقافة(بحث تحليلي في العوامل المؤثرة في شخصية المرأة العراقية)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد (٤)، ٢٠١٠.

سادساً: التقارير :

١. دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لادارة المياه ، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
٢. تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
٣. تقرير اللجنة الاقتصادية الدولية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسيكوا)، تقرير لجنة المرأة عن دورتها الثالثة ، أبو ظبي ١٤-١٥ اذار، ٢٠٠٧.

سابعاً: الانترنت :

1. https://pdfs.semanticscholar.org/1fdc/5ca19d953d50102dc2ae4a6cd08c91043135.pdf«
2. Emily Esplen and Susie Jolly, Gender and Sex, a sample of definition, UK, Bridge Institute of DevelopmentStudies, Unviversity of Sussex, 2006,. In:
3. http://www.eeaa.gov.eg/esp/images/Documents/Reports/ManagementDocument/5.Gender%20Mainstreaming%2005_arabic_.pdf
4. انجيل الشاعر، دور المرأة في بناء السلام، مجلة صور، ٢٠١٨، تاريخ الولوج http://suwar-magazine.org/detailsar١/١١/٢٠١٨،
5. الخطة العامة لتعميم النوع الإجتماعي –الجندر– في برنامج الدعم القطاعي للبيئة"، مركز خدمات التنمية، مارس ٢٠٠٥.

ثامناً: المصادر الأجنبية:

1. Security Council, United Nations, New York, S/PV.5066 (Resumption, 5066th meeting Thursday, 28 October 2004, 3.20 p.m.
2. Getting it Right, Doing it Right: Gender and Disarmament، Demobilization and Reintegration (New York, UNIFEM: United Nations Development Fund for Women, October 2004).